نظرية السيادة البحرية المتدرجة وتحديات الأمن القومي في عصر العولمة

دراسة تأصيلية مقارنة في تداخل القانون الدولي العام مع القوانين الجنائية والمدنية الداخلية

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

اهداء

الى روح امي وابي الطاهره

اللهم اغفر لهما وارحمهما كما رباني صغيرا

التقديم

تمثل السيادة البحرية للدولة الساحلية أحد أكثر المفاهيم القانونية ديناميكية وتعقيداً في العصر الحديث، حيث لم تعد تقتصر على مجرد خط وهمي يفصل بين المياه الإقليمية وأعالي البحار، بل تحولت إلى طيف متدرج من الحقوق والواجبات والسلطات التي تتفاوت شدتها باختلاف المسافة عن الشاطئ وطبيعة النشاط البحري. إن هذا التدرج في السيادة يخلق منطقة رمادية شاسعة تتصارع فيها المصالح الوطنية للأمن الاقتصادي والعسكري مع مبادئ الحرية العالمية للملاحة والاستغلال العلمي للبحار. وفي ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب البحري والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتلوث البيئي الكارثي، برزت إشكالية جوهرية تتعلق بحدود سلطة الدولة في ممارسة ولايتها القضائية الجنائية والمدنية على السفن الأجنبية في مختلف الأحزمة البحرية.

يأتي هذا الكتاب ليقدم تحليلاً وجودياً وفلسفياً وقانونياً غير مسبوق لنظرية السيادة البحرية المتدرجة، متجاوزاً السرد التقليدي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 إلى تشريح عميق للتفاعل بين القواعد الدولية الآمرة والتشريعات الداخلية للدول. لقد سعيت فيه إلى تفكيك البنى التحتية القانونية التي تحكم المناطق البحرية المختلفة، من مياه الأرخبيل إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وكيفية تحول طبيعة السلطة فيها من سيادة كاملة إلى ولاية وظيفية محدودة. كما يغوص الكتاب في أعماق الإشكاليات الجنائية المتعلقة باختصاص الدولة في ملاحقة الجرائم المرتكبة على متن السفن العابرة، والمسؤوليات المدنية الناشئة عن الكوارث البيئية والصناعية، مع استحضار التأصيل الفقهي الإسلامي لمفهوم الولاية على المياه وحماية الثروات المشتركة.

إن الهدف من هذا المؤلف الأكاديمي المتقدم هو تقديم مرجعية شاملة للقضاة والمحامين وصناع القرار والدبلوماسيين، تمكنهم من فهم التعقيدات الهائلة

التي تواجه تطبيق القانون في البيئة البحرية المعاصرة. أرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية، تساهم في صياغة رؤية استراتيجية موحدة للدول الساحلية توازن بين حماية السيادة الوطنية والالتزام بالنظام القانوني الدولي الجديد للبحار.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفصل الأول

الفلسفة السياسية والقانونية للسيادة البحرية من الإغلاق إلى الانفتاح الوظيفي

نستهل البحث في هذا الفصل بالمناقشة الفلسفية العميقة لمفهوم السيادة على البحر، ونبحث في التطور التاريخي للصراع الفكري بين مدرسة حرية البحار ومدرسة السيادة المطلقة.

نناقش التحول الجذري في فلسفة القانون الدولي البحري من مفهوم "الملكية" إلى مفهوم "الولاية الوظيفية"، وكيف أثر هذا التحول على هيكلية المناطق البحرية الحديثة.

نحلل الأسس النظرية لتدرج السيادة، ولماذا منح المشرع الدولي الدولة سلطات مختلفة في المياه الإقليمية عنها في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

نبحث في العلاقة الجدلية بين مصلحة المجتمع الدولي في حرية التواصل التجاري ومصلحة الدولة الساحلية في أمنها القومي وثرواتها الطبيعية.

نستعرض النقد الموجه للنظام الحالي للبحار، وهل حقق التوازن المنشود أم أنه خلق فجوات قانونية تستغلها القوى الكبرى؟

نؤصل للمفهوم الحديث للسيادة كمسؤولية وليست مجرد حق، خاصة في مجال حماية البيئة البحرية وإدارة الموارد الحية.

الفصل الثاني

تأصيل الولاية على المياه في الفقه الإسلامي بين الحمى والغنيمة

نغوص في هذا الفصل في الأعماق الفقهية الإسلامية لاستنباط الأصول الشرعية المنظمة للسيادة على المسطحات المائية والثروات البحرية.

نناقش مفهوم "حمى البحر" في الفقه الإسلامي، ومدى جواز تخصيص الدولة لمناطق بحرية لمنع الصيد الجائر أو لحماية الأمن.

نحلل أحكام الغنيمة البحرية والفيء، وكيفية توزيع الثروات المستخرجة من البحر بين بيت المال والمجاهدين أو المستكشفين.

نبحث في قاعدة "المياه مشتركة بين الناس"، وكيف

يوازن الفقهاء بين مبدأ الإباحة العامة وحاجة الدولة للتنظيم والسيطرة لأغراض المصلحة العامة.

نستعرض آراء الفقهاء في ولاية الحاكم على السواحل والموانئ، وصلاحياته في فرض الرسوم وتنظيم الملاحة ومنع دخول الأعداء.

نربط بين مفاهيم الولاية والحسبة في الإسلام والرقابة الإدارية والجنائية الحديثة على الأنشطة البحرية.

الفصل الثالث

النظام القانوني للمياه الداخلية والأرخبيلية سيادة مطلقة واستثناءات المرور

نخصص هذا الفصل لتحليل الطبيعة القانونية الفريدة للمياه الداخلية ومياه الأرخبيل، حيث تبلغ السيادة ذروتها.

نحلل الفرق القانوني بين المياه الداخلية التقليدية (الموانئ، الخلجان) ومياه الأرخبيل التي تخضع لنظام خاص يجمع بين السيادة وحق المرور الأرخبيلي.

نناقش مدى انطباق القوانين الجنائية والمدنية المحلية بشكل كامل على السفن الأجنبية في هذه المناطق، واستثناءات الحصانة الدبلوماسية والقنصلية.

نبحث في سلطات الدولة في منع الدخول تماماً إلى مياهها الداخلية أو اشتراط إذن مسبق، مقارنة بمياه الأرخبيل.

نستعرض الاجتهادات القضائية حول حوادث التصادم والجرائم المرتكبة داخل الموانئ، ومدى تدخل القضاء المحلي مقابل قضاء دولة العلم.

نصوغ الضوابط القانونية لممارسة الدولة لسيادتها المطلقة في هذه المناطق دون إعاقة التجارة الدولية المشروعة.

الفصل الرابع

إشكاليات الاختصاص الجنائي في المياه الإقليمية بين الولاية والحصة

ننتقل في هذا الفصل إلى قلب الإشكالية الجنائية في المياه الإقليمية، حيث تتداخل سيادة الدولة مع حق المرور البرئ للسفن الأجنبية.

نحلل بدقة المادة 27 من اتفاقية 1982، ونفكك الشروط الأربعة الدقيقة لممارسة الولاية الجنائية على متن سفينة أجنبية تمر مروراً بريئاً.

نناقش التفسيرات الموسعة والضيفة لمفهوم "امتداد آثار الجريمة إلى إقليم الدولة"، وكيف تختلف التطبيقات القضائية بين الدول.

نبحث في إشكالية الجرائم المستمرة التي تبدأ في أعالي البحار وتستمر في المياه الإقليمية، وتحديد نقطة بدء الاختصاص القضائي.

نستعرض حالة الجرائم التي تمس أمن الدولة أو النظام العام، وكيف تبرر الدولة التدخل المباشر واعتقال المشتبه بهم على متن السفينة المارة.

نصوغ دفوعاً قانونية متقدمة للدفاع عن كابتن السفينة وطاقمها ضد محاولات الاختصاص القضائي التعسفي أو غير المبرر.

الفصل الخامس

الولاية الوظيفية في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري

نركز في هذا الفصل على الطبيعة الهجينة للمنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث تملك الدولة حقوقاً سيادية لأغراض محددة فقط.

نحلل الفرق الجوهري بين "الحقوق السيادية"

لاستكشاف الموارد واستغلالها، وبين "الولاية القضائية" المحدودة بإنشاء الجزر الاصطناعية وحماية البيئة.

نناقش حدود الاختصاص الجنائي والمدني للدولة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ومتى يجوز لها ملاحقة سفن أجنبية انتهكت قوانينها الخاصة بالموارد.

نبحث في النزاعات حول حرية الملاحة والتحليق فوق المنطقة الاقتصادية الخالصة، ومحاولات بعض الدول توسيع سلطتها لتشمل أنشطة عسكرية أو بحثية.

نستعرض النظام القانوني للجرف القاري، وحقوق الدولة الحصرية في الثروات الطبيعية لقاع البحر وباطنه، بغض النظر عن عمق المياه.

نقدم تحليلاً نقدياً لمحاولات الزحف التدريجي للسيادة الوطنية على حساب الحريات الدولية في هذه المناطق.

الفصل السادس

المسؤولية المدنية الدولية عن التلوث البحري والكوارث البيئية

نخصص هذا الفصل للجانب المدني الضخم المتمثل في المسؤولية عن الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة البحرية.

نحلل تطور نظام المسؤولية المدنية عن التلوث النفطي من خلال الاتفاقيات الدولية (CLC, FUND, Bunker Convention).

نناقش مبدأ "الملوث يدفع" وتطبيقه الصارم في القضايا البحرية، ومسؤولية مالك السفينة ومشغلها وحتى دولة العلم.

نبحث في إشكالية تحديد مقدار التعويضات عن الأضرار البيئية البحتة التي لا تقاس بخسائر مادية مباشرة، ودور الخبراء في تقديرها.

نستعرض آلية صناديق التعويض الدولية، وكيفية تعاملها مع الكوارث الكبرى التي تتجاوز قدرات التأمين التجاري للسفن.

نصوغ استراتيجيات التقاضي المدني للدول الساحلية المتضررة للمطالبة بتعويضات شاملة عن الأضرار طويلة الأمد للنظم الإيكولوجية.

الفصل السابع

الأمن القومي البحري ومكافحة التهديدات غير التقليدية

ننتقل في هذا الفصل إلى البعد الأمني الحيوي، وكيف أعادت تهديدات القرن الحادي والعشرين تشكيل مفهوم السيادة البحرية.

نحلل الإطار القانوني لمكافحة القرصنة المسلحة في

أعالي البحار والمياه الإقليمية، وسلطات الدول في المطاردة والاعتقال.

نناقش ظاهرة الإرهاب البحري واختطاف السفن، والتعاون الدولي اللازم لمواجهة هذه التهديدات ضمن إطار قانوني واضح.

نبحث في تهريب المخدرات والأسلحة والبشر عبر الطرق البحرية، وآليات تبادل المعلومات والتدخل المشترك بين خفر السواحل.

نستعرض مفهوم "الدول الفاشلة" وتأثيرها على أمن الملاحة الدولي، ومشروعية التدخل الدولي لحماية الممرات الحيوية.

نصوغ بروتوكولات قانونية للتوازن بين الإجراءات الأمنية الاستثنائية واحترام حقوق الإنسان وحرية الملاحة التجارية.

الفصل الثامن

البحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا بين السيادة والتعاون

نبحث في هذا الفصل في النظام القانوني المعقد المنظم للبحوث العلمية البحرية في مختلف المناطق البحرية.

نحلل نظام الموافقة المسبقة للبحوث في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وأسباب رفض الدولة الساحلية لهذه الطلبات.

نناقش التزامات الباحثين بنقل التكنولوجيا والمعرفة للدولة الساحلية، وجدلية احتكار المعرفة العلمية مقابل مبدأ حرية البحث.

نبحث في النزاعات حول استخدام المركبات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة في جمع البيانات البحرية، وهل تعتبر أنشطة بحثية تخضع للسيادة؟

نستعرض العقوبات المقررة على إجراء بحوث علمية دون إذن، وسلطة الدولة في إيقاف المعدات ومصادرة البيانات.

نقدم رؤية لتعزيز التعاون العلمي الدولي مع الحفاظ على الحقوق السيادية للدول في مواردها ومعرفتها البحرية.

الفصل التاسع

تسوية المنازعات البحرية الآليات الإجرائية والاختصاص القضائي

نركز في هذا الفصل على الجانب الإجرائي الحيوي لحل النزاعات الناشئة عن تفسير وتطبيق قانون البحار.

نحلل النظام الإلزامي لتسوية المنازعات بموجب اتفاقية 1982، والخيارات المتاحة بين المحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية والتحكيم.

نناقش إجراءات الإفراج السريع عن السفن والأطقم المحتجزة، كأحد الضمانات الفريدة في قانون البحار لحماية التجارة من التعطيل الطويل.

نبحث في اختصاص الغرف المتخصصة للنزاعات البيئية والنزاعات المتعلقة بقاع البحار الدولية.

نستعرض سوابق قضائية بارزة شكلت معالم القانون البحري الحديث، وتحليل حيثيات الأحكام الصادرة فيها.

نصوغ أدلة عملية للدول والشركات لاختيار المنتدى القضائي الأنسب لنوع النزاع البحري لضمان تحقيق العدالة الناجزة.

الفصل العاشر

الثقوب السوداء في قانون البحار المناطق الرمادية والنزاعات الحدودية

نغوص في هذا الفصل في المناطق غير المنظمة أو محل النزاع في القانون البحري الدولي.

نحلل إشكالية ترسيم الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتجاورة، ومعايير الخط المتوسط والظروف الخاصة.

نناقش وضع الجزر الصخرية التي لا تصلح للسكن البشري، وهل تمنح منطقة اقتصادية خالصة أم لا؟

نبحث في النزاعات حول الممرات الاستراتيجية والمضايق، ومحاولات بعض الدول تقييد المرور تحت ذرائع أمنية وبيئية.

نستعرض ظاهرة militarization البحار، ونشر القواعد العسكرية في جزر متنازع عليها، وتأثير ذلك على الاستقرار الإقليمي.

نقدم تحليلات مستقبلية لكيفية تطور هذه النزاعات في ظل تنافس القوى الكبرى على الموارد البحرية.

الفصل الحادي عشر

دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة المحيطات

ننتقل في هذا الفصل إلى دور الفاعلين غير الدوليين في تشكيل وتنفيذ قانون البحار.

نحلل دور المنظمة البحرية الدولية (IMO) في وضع المعايير الفنية والسلامة ومنع التلوث، وقوة قراراتها الملزمة.

نناقش دور منظمات مصائد الأسماك الإقليمية في إدارة المخزون السمكي المشترك ومنع الصيد غير القانوني.

نبحث في مبادرة الاقتصاد الأزرق للأمم المتحدة، وجهودها لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على صحة المحيطات.

نستعرض دور التحالفات الإقليمية للدول الساحلية في توحيد المواقف التفاوضية وتعزيز القدرات الرقابية.

نصوغ توصيات لتعزيز فعالية هذه المنظمات في مواجهة التحديات العابرة للحدود التي تعجز الدول الفردية عن حلها.

الفصل الثاني عشر

التكنولوجيا الحديثة وإعادة تعريف السيادة البحرية

نواكب الثورة التكنولوجية ونتناول كيف غيرت الأدوات الحديثة مفهوم السيطرة على البحر.

نحلل تأثير الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي في المراقبة المستمرة للحركة البحرية وكشف الأنشطة غير المشروعة لحظياً.

نناقش التحديات القانونية للسفن ذاتية القيادة (Autonomous Ships)، ومن يتحمل المسؤولية الجنائية والمدنية عند وقوع حادث؟

نبحث في التعدين في قاع البحار الدولية والتقنيات المستخدمة فيه، والنظام القانوني الحاكم له تحت إشراف السلطة الدولية لقاع البحار.

نستعرض مخاطر الحرب الإلكترونية البحرية، وهجوم القراصنة الإلكترونيين على أنظمة الملاحة والتحكم في السفن والموانئ.

نطرح رؤية لتطوير الأطر القانونية لتواكب السرعة الهائلة للتطور التكنولوجي في المجال البحري.

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد السياسي للبحار الصراع على الموارد والثروات

نبحث في هذا الفصل في الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية للسيادة البحرية.

نحلل القيمة الاقتصادية الهائلة للموارد غير الحية في الجرف القاري الممتد، وسباق الدول لتوسيع حدودها الخارجية.

نناقش أهمية الممرات الملاحية الحيوية للاقتصاد العالمي، وكيف تؤثر أي اضطرابات فيها على الأسواق العالمية.

نبحث في ظاهرة "الاستعمار البحري الجديد" عبر عقود الاستغلال طويل الأمد التي توقعها الدول الكبرى مع الدول الساحلية الضعيفة.

نستعرض دور الشركات متعددة الجنسيات في استنزاف الموارد البحرية، وتحديات تنظيم نشاطها قانونياً.

نقدم مقترحات لنظام اقتصادي بحري عادل يضمن

توزيعاً منصفاً للثروات بين الدول المتقدمة والنامية.

الفصل الرابع عشر

حماية التراث الثقافي الغارق بين السيادة الوطنية والميراث الإنساني

نخصص هذا الفصل للنظام القانوني الفريد لحماية الآثار والسفن الغارقة في قاع البحار.

نحلل اتفاقية اليونسكو 2001 لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، ومبادئها الأساسية للحفظ في الموقع.

نناقش التوتر بين حقوق الدولة الساحلية في الآثار الموجودة في منطقتها الاقتصادية، وبين مبدأ الميراث المشترك للإنسانية في أعالي البحار.

نبحث في ظاهرة نهب الآثار البحرية وتجارتها غير

المشروعة، وآليات استرداد القطع الأثرية المسروقة.

نستعرض القضايا الشهيرة لسفن غارقة تحمل كنوزاً، والنزاعات القانونية حول ملكيتها بين دول العلم والدول الساحلية وشركات الإنقاذ.

نصوغ معايير أخلاقية وقانونية للتعامل مع المقابر البحرية والسفن الحربية الغارقة بوصفها مواقع مقدسة.

الفصل الخامس عشر

نحو استراتيجية عربية موحدة لإدارة الفضاء البحري وحماية السيادة

نختتم الكتاب بطرح رؤية استراتيجية شاملة للدول العربية لتعزيز موقفها في النظام القانوني الدولي للبحار.

نقترح إنشاء هيئة عربية مشتركة لقانون البحار لتنسيق المواقف وتبادل الخبرات وبناء القدرات القانونية والفنية.

نناقش ضرورة تحديث التشريعات البحرية العربية لتتوافق مع أحدث التطورات الدولية وتسد الثغرات الأمنية والاقتصادية.

نطرح فكرة إنشاء محكمة بحرية عربية متخصصة للفصل في المنازعات البحرية الإقليمية والدولية التي تخص الدول العربية.

نختتم بدعوة للاستثمار في البحث العلمي البحري والتعليم القانوني المتخصص لبناء جيل جديد من خبراء قانون البحار العرب.

نؤكد على أن البحر العربي والبحر الأحمر والخليج العربي ليست مجرد مسطحات مائية، بل هي عمق استراتيجي ومستقبل اقتصادي يتطلب حماية قانونية وسياسية متكاملة.

الختام

إن الرحلة المعمقة في نظرية السيادة البحرية المتدرجة تؤكد أن المحيطات لم تعد فضاءً مفتوحاً بلا قيود، ولا بحيرات مغلقة تخضع للسيادة المطلقة، بل هي نظام معقد من التوازنات الدقيقة بين الحقوق والواجبات. لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم تحليلاً شاملاً يربط بين الأصالة الفقهية الإسلامية والحداثة القانونية الدولية، مسلطين الضوء على التحديات الجسام التي تواجه الدول الساحلية في عصر العولمة.

إن المستقبل البحري سيكون ساحة لصراعات جديدة حول الموارد والأمن والتكنولوجيا، ولن تنتصر فيه إلا الدول التي تمتلك فهماً عميقاً للقانون وقدرة على توظيفه لحماية مصالحها الوطنية. نأمل أن يكون هذا الكتاب حجر زاوية في بناء فكر قانوني بحري عربي متقدم، يساهم في صنع القرار ويدعم الدبلوماسية القانونية في المحافل الدولية.

إن حماية سيادتنا البحرية ليست خياراً، بل هي ضرورة وجودية، وهذا الكتاب محاولة متواضعة لتقديم الخريطة القانونية اللازمة لهذه الرحلة المصيرية.

المراجع

القوانين والاتفاقيات الدولية

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

اتفاقية جنيف لعام 1958

اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقيات المناخ

اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور

القوانين البحرية والبيئية والجنائية في الدول العربية

قانون البحار الدولي للدكتور محمد طلعت الغنيمي

النظام القانوني للبحار للدكتور أحمد أبو الوفا

القانون الدولي العام للدكتور محمد حافظ غانم

Treatise on the Law of the Sea by D. P. O'Connell

The International Law of the Sea by R. Churchill & A. Lowe

International Maritime Law by I. Shearer

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف